رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطويـــر
القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية – الربع الأول 2023م

أهم الملامح: عجز في ميزانية الربع الأول 2023م، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي

ميزانية الربع الأول 2023 – أهم الملامح

- سجلت المملكة العربية السعودية عجزاً قدره 2.91 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2023م، مقارنة مع فائض بلغ 57.49 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من عام 2022م.
- ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 1% على أساس سنوي ليبلغ 280.94 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2023م مقارنة مع 277.95 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من عام 2022م.
- انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة 3% على أساس سنوي لتصل إلى 178.60 مليار ريال سعودي خلال الربع الأول من عام 2023م، في حين ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 9% على أساس سنوي لتبلغ 102.33 مليار ريال سعودي. وشهدت الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات ارتفاعاً بنسبة 4% على أساس سنوي لتصل إلى 63.08 مليار ريال سعودي خلال الربع الأول من عام 2023م.
- ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 29% على أساس سنوي ليبلغ 283.85 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2023م، مقارنة مع 220.46 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من العام الماضي.
- انخفض الدين العام إلى 962.25 مليار ريال سعودي بنهاية الربع الأول من العام 2023م مقارنة بـ 990.08 مليار ريال سعودي في نهاية العام المالي 2022م.

عجز/ فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)

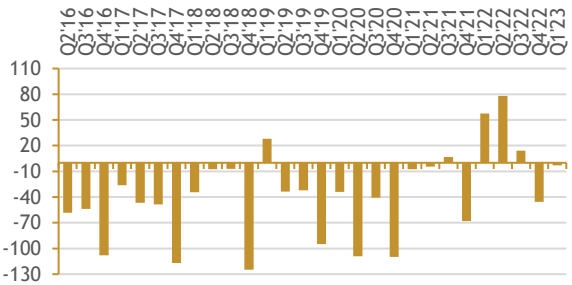

حصة المدفوعات الإلكترونية تتجاوز مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي لعام 2022م

أوضح البنك المركزي السعودي أن حصة المدفوعات الإلكترونية في قطاع التجزئة - الأفراد وصلت إلى نسبة 62 بالمئة لعام 2022م من إجمالي كافة عمليات الدفع المتاحة بما فيها النقد في المملكة، متجاوزة بذلك النسبة المستهدفة ضمن برنامج تطوير القطاع المالي والتي حددت بـ 60 بالمئة للعام 2022م.

سجلت من ناحية أخرى أعداد عمليات مدفوعات البطاقات عبر نظام المدفوعات الوطني "مدى" رقمًا قياسيًا غير مسبوق خلال العام 2022م، حيث بلغ عدد عمليات البطاقات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع في المملكة 7.2 مليار عملية، بنسبة نمو بلغت 40 بالمئة مقارنة بالعام السابق، كما شهدت أيضًا عمليات بطاقات مدى المنفذة عبر الإنترنت نموًا بنسبة 76 بالمئة مقارنة بالعام السابق، ليبلغ عدد العمليات المنفذة 610 ملايين عملية خلال العام 2022م، إضافة إلى نمو أعداد أجهزة نقاط البيع المنتشرة في أنحاء المملكة لتبلغ 1.4 مليون جهاز بنهاية العام 2022م.

الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من عام 2022م (%) *

- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.5% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2022م.
- وجاء ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 6.1% وبنسبة 6.2% في الأنشطة غير النفطية في الربع الرابع من العام 2022م.
- شكل القطاع غير النفطي نسبة 57% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2022م.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

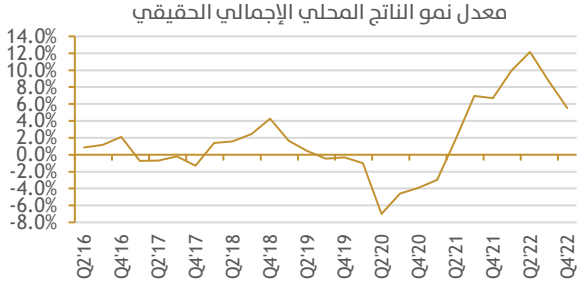

*استنادا إلى البيانات الأولية

مؤشر مديري المشتريات

انخفض مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية إلى 58.7 في مارس 2023 مقارنة بـ 59.8 في فبراير2023. تباطأ النمو في الإنتاج والطلبيات الجديدة، لكنه استمر في الحفاظ على قوته.

مؤشر مديري المشتريات

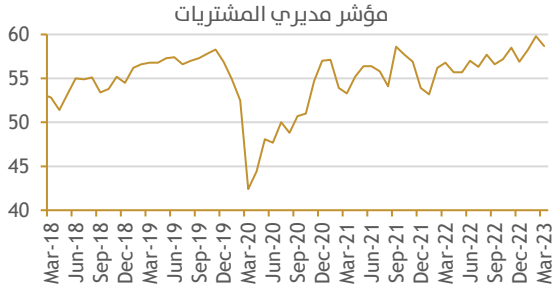

مؤشر أسعار المستهلك

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 2.7% على أساس سنوي في مارس 2023م، حيث شهدت مؤشرات قطاع المطاعم والفنادق وقطاع السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى زيادة بنسبتي 6.3% و 7.4% على التوالي، في حين ارتفع قطاع التعليم بنسبة 3.1%، بينما كان قطاع الملابس والأحذية هو الأكثر انخفاضًا، حيث انخفض بنسبة 2.2% في مارس 2023م.

مؤشر أسعار المستهلك (على أساس سنوي)

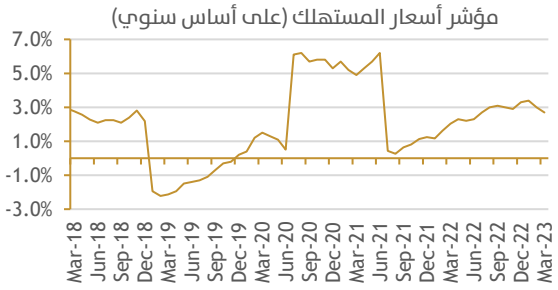

عمليات نقاط البيع

ارتفعت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق حيث نمت بنسبة 8.7% على أساس سنوي لتبلغ 55.4 مليار ريال سعودي في مارس 2023م، مقارنة بـ 51 مليار ريال للفترة ذاتها من عام 2022م.
بلغت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع 148.5 مليار ريال سعودي في الربع الأول من العام 2023م (بارتفاع نسبته 11.3% على أساس سنوي وبنسبة 2.4% على أساس ربعي).

عمليات نقاط البيع (مليار ريال)

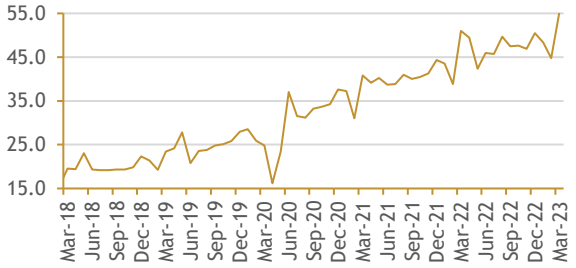

القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

استقرت نسبة القروض المتعثرة عند 1.8% في الربع الرابع من العام 2022م مقارنة مع الربع الثالث من العام 2022م.

(نسبة) القروض المتعثرة من إجمالي القروض

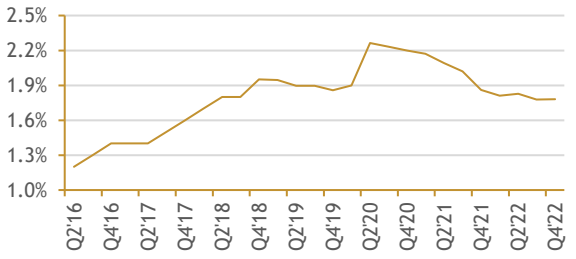

أسعار الفائدة

رفع البنك المركزي السعودي (ساما) معدل اتفاقية إعادة الشراء "الريبو" بمقدار 50 نقطة أساس ورفع معدل اتفاقية إعادة الشراء المعاكس "الريبو العكسي" بمقدار 50 نقطة أساس خلال الربع الأول من عام 2023م. ويأتي ذلك استمراراً لنهج البنك في المحافظة على الاستقرار النقدي ودعم الاستقرار المالي.

أسعار الفائدة (%)

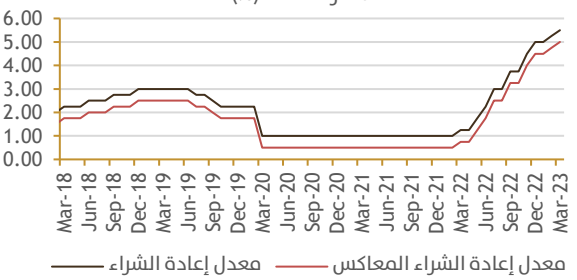

نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 10% على أساس سنوي وبنسبة 4.5% على أساس ربعي في مارس 2023م. وحقق المعروض النقدي (ن 1) انخفاضاً بنسبة 1.4% على أساس سنوي. في حين ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 38.5% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 10.8% على أساس سنوي وبنسبة 4.6% على أساس ربعي في مارس 2023م.

نمو عرض النقود والودائع المصرفية

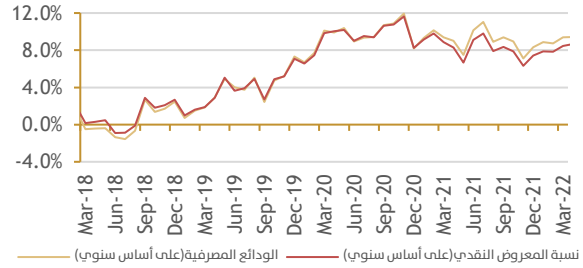

نمو الائتمان المصرفي (%)*

حقق الائتمان المصرفي للقطاعين العام والخاص نمواً بنسبة 11.8% على أساس سنوي في مارس 2023م وبنسبة 2.6% على أساس ربعي؛ حيث شهد ائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 35.1% على أساس سنوي وبنسبة 1.7% على أساس ربعي. كما ارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 10.7% على أساس سنوي في مارس 2023م، وبنسبة 2.7% على أساس ربعي.

نمو الائتمان المصرفي (القطاع العام مقابل القطاع الخاص)

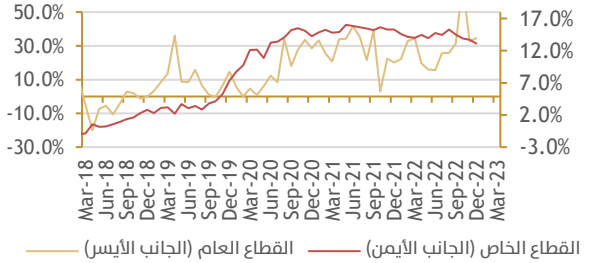

*الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية

نظرة عامة على الأسواق المالية

مؤشر السوق الرئيسة (تاسي)

ارتفع مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) بنسبة 4.8% على أساس شهري في مارس وبنسبة 1.1% منذ بداية العام حتى نهاية الربع الأول 2023م. كما ارتفعت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية إلى 9,984 مليار ريال سعودي في مارس 2023م من 9,878 مليار ريال سعودي في ديسمبر 2022م .

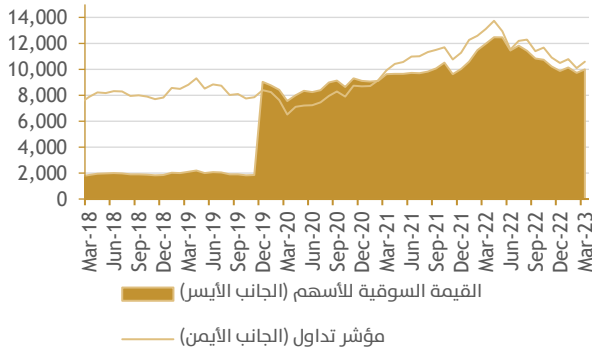

ملكية المستثمرين الأجانب

ارتفعت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب الى 14.3% في شهر مارس 2023م من 14.2% في شهر ديسمبر 2022م من إجمالي الأسهم الحرة، حيث بلغت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب 347.4 مليار ريال في مارس 2023م.

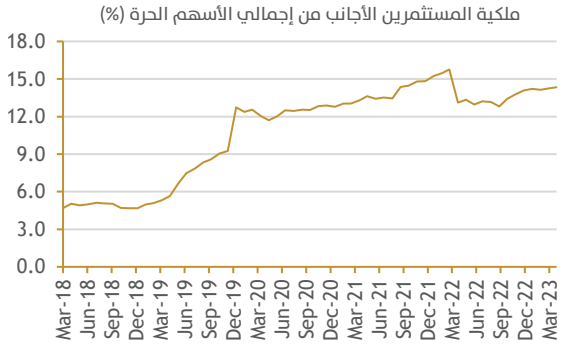

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

انخفضت حصة المستثمرين المؤسساتيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الأول من عام 2023م إلى 37.2% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبة 38.8% في الربع الرابع من عام 2022م.

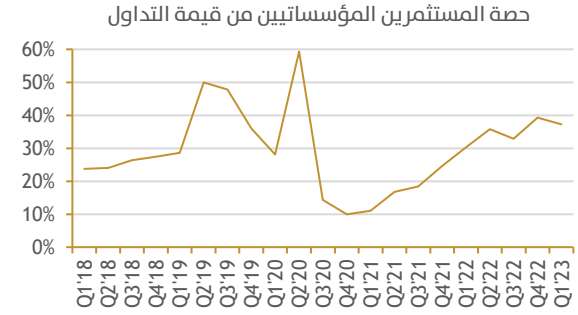

تركيز السوق في أكبر 10 شركات

انخفضت نسبة التركز لأكبر عشر شركات في السوق المالية (تداول) بنهاية شهر مارس من عام 2023م إلى 86.4% مقارنة بنسبة 86.9% في نهاية ديسمبر 2022م.

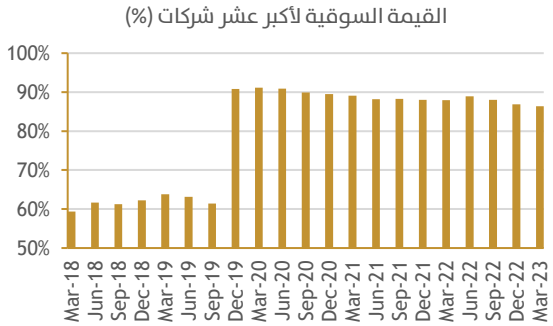

الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

انخفضت الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 23.8% في الربع الرابع من عام 2022م مقارنة بنسبة 24.3% في الربع الثالث من عام 2022م. وبلغت الأصول المدارة 743.4 مليار ريال في مارس 2023م .

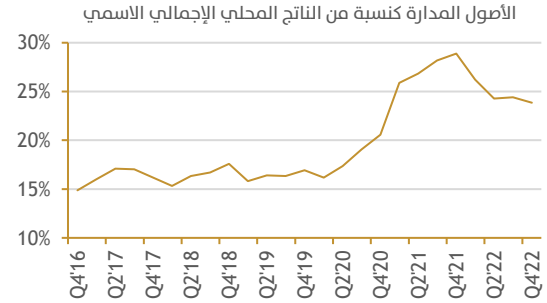

أهم اللمحات عن تطورات القطاع المالي

(ساما) يرخص لـ 6 شركات تقنية مالية خلال الربع الأول لعام 2023

بلغ إجمالي عدد شركات التقنية المالية المرخص لها من قبل البنك المركزي السعودي في الربع الأول من عام 2023م 6 شركات وذلك انطلاقًا من دور البنك المركزي السعودي في تمكين قطاع التقنية المالية في أنشطة مختلفة لتعزيز استقرار القطاع ونموّه، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات التي تحقق قيمة مضافه، وهي:

- شركات التقنية المالية في مجال التمويل الجماعي بالدين:
  - شركة فرص للتمويل الجماعي بالدين
  - شركة تعميد للتمويل الجماعي بالدين
  - شركة رقمية للتمويل الجماعي بالدين
- شركات التقنية المالية في مجال التمويل الاستهلاكي المُصغَّر:
  - شركة فيول للتمويل
- شركات التقنية المالية في مجال تحصيل ديون جهات التمويل:
  - شركة ماني
- شركات التقنية المالية في مجال الوساطة الرقمية لجهات التمويل:
  - شركة مستقبل الإبداع للوساطة الرقمية

البنك المركزي السعودي يصرح لشركة بممارسة نشاط الدفع الآجل

صرح البنك المركزي السعودي "ساما" لشركة التميز لحلول التطبيقات لتقنية المعلومات بممارسة نشاط الدفع الآجل في المملكة. وجاء الإعلان استنادًا إلى نظام البنك المركزي السعودي، ونظام مراقبة شركات التمويل، حيث يهدف التصريح لهذا النشاط إلى تمويل العميل لشراء السلع والخدمات من المتاجر بلا كلفة أجل مستحقة على العميل.

وتأتي هذه الخطوة، انطلاقًا من دور البنك المركزي السعودي الداعم لتمكين قطاع التمويل بالسماح بدخول أنشطة جديدة؛ لتعزيز ودعم القطاع، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات التي تحقق قيمة مضافة، وبشكل يضمن كفاءة عمل هذه الشركات، من خلال الالتزام بما يصدره البنك المركزي من متطلبات رقابية وإشرافية.

البنك المركزي السعودي يطلق معمل المصرفية المفتوحة

أطلق البنك المركزي السعودي إطلاق معمل المصرفية المفتوحة (Open Banking Lab) وفق الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة (Open Banking Framework) ، الذي تم إصداره من قبل البنك المركزي في شهر نوفمبر 2022م.

ويعتبر معمل المصرفية المفتوحة أحد أهم الممكنات التقنية لمنظومة المصرفية المفتوحة في المملكة، حيث يوفر المعمل بيئة تقنية اختبارية؛ لتمكين البنوك وشركات التقنية المالية من تطوير واختبار وتصريح خدمات المصرفية المفتوحة؛ لضمان التوافقية مع الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة. كما يهدف المعمل إلى تمكين الابتكار وتسريع تطوير خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة.

وتمثل ممارسة المصرفية المفتوحة مفهوماً جديداً في القطاع المالي، إذ تهدف إلى تمكين عملاء المؤسسات المالية من مشاركة بياناتهم المالية بشكل آمن مع طرف ثالث يُقدِّم خدمات ومنتجات مالية جديدة ومبتكرة للعملاء.

تخفيض الحد الأدنى لرأس مال الشركات الممولة لأنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

أفصح البنك المركزي السعودي عن تعديل المادة (الثامنة) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل، وذلك بعد الانتهاء من المهلة المحددة لإبداء مرئيات العموم على مسودة مشروع التعديل عبر منصة "استطلاع" التابعة للمركز الوطني للتنافسية.

وتأتي هذه الخطوة، مبادرة من البنك المركزي السعودي؛ لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال استقطاب شريحة جديدة من المستثمرين؛ لإنشاء شركات تمويل متخصصة في تمويل هذه المنشآت عبر تخفيف متطلب رأس مال ممارسة نشاط تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وبيّن البنك المركزي، أنه بموجب تعديل المادة (الثامنة) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل؛ تمت إضافة فقرة برقم (4)، وتنص على أن يكون الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لشركة التمويل التي تمارس نشاط تمويل نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة دون غيره من الأنشطة التمويلية (50,000,000) خمسين مليون ريال.

تحديث الوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات

حدث البنك المركزي السعودي بعض مواد الوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات "الوثيقة" المعمول بها حالياً. وتأتي هذه الخطوة، انطلاقاً من جهود البنك المركزي المستمرة لتطوير قطاع التأمين وحماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من التغطية التأمينية، والصلاحيات المسندة إليه بموجب نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

كما أن التعديلات المدخلة على الوثيقة اشتملت على تعديل الملاحق وبعض التعريفات الواردة بها بما يواكب تطورات صناعة التأمين، بالإضافة إلى التحديث على الاستثناءات وحالات الرجوع، كما تضمنت التعديلات على الوثيقة إتاحة خيار إصلاح المركبة، عوضًا عن التعويض النقدي لمتضرري الحوادث المرورية.

البنك المركزي السعودي يمنح الترخيص لأول فرع لشركة تأمين أجنبية في المملكة

منح البنك المركزي السعودي الترخيص لأول فرع لشركة تأمين أجنبية في المملكة، وهي شركة سيجنا وورلد وايد انشورنس الأمريكية، التي تختص بممارسة نشاط التأمين الصحي.

وتأتي هذه الخطوة، إعمالاً لأهداف "قواعد الترخيص والرقابة لفروع شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين في المملكة"، وبما يتوافق مع دور البنك المركزي في تعزيز الاستقرار المالي، ودعم فُرص النمو والتطور الاقتصادي الذي تشهده البلاد نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

ويعد الترخيص لفرع الشركة الأجنبية؛ إحدى خطوات البنك المركزي لتمكين الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التأمين لتعزيز التنافسية، ونقل وتبادل الخبرات في منظومة القطاع، وذلك في ظل المقدرات الهائلة والفرص الواعدة التي تمتلكها المملكة.

كما تساهم هذه الخطوة في رفع جودة الخدمات المقدمة؛ مما يعزز استقرار ونمو قطاع التأمين، وتنويع شرائح المستثمرين والشركات التي تحقق قيمة مضافة، وتقديم نماذج عمل فريدة في القطاع، بشكل يُعزز كفاءة عمل هذه الشركات من خلال التزامها بالمتطلبات الرقابية والإشرافية.

اعتماد اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الجديد الخاصة بشركات المساهمة المدرجة

اعتمد مجلس هيئة السوق المالية اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الجديد الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، على أن يُعمل بها من تاريخ 1444/06/26هـ الموافق 2023/01/19م.

وجاء اعتماد اللوائح تنفيذاً لنظام الشركات الجديد، واستناداً إلى الصلاحية التي منحها النظام للهيئة في تنظيم المسائل والموضوعات المتعلقة بالشركات المدرجة في السوق المالية والتي نص عليها النظام الجديد، كما تأتي هذه اللوائح في سياق دور الهيئة في تنظيم السوق المالية وتطويرها والمساهمة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال تعزيز الثقة ورفع مستوى الحوكمة في السوق المالية، وتهدف إلى بيان الأحكام اللازمة لتنفيذ أحكام النظام بما يُسهم في تحقيق أهدافه.

وشمل قرار مجلس الهيئة اعتماد تعديل ست لوائح تنفيذية صادرة عن الهيئة، وهي: اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، ولائحة حوكمة الشركات، ولائحة الاندماج والاستحواذ، وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، والإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها؛ والتي روعي فيها بيان الأحكام اللازمة لتنفيذ أحكام النظام بالإضافة إلى إجراء التعديلات اللازمة بما يتواءم مع أحكامه.

وكالة "موديز" تؤكد تصنيف المملكة الائتماني عند "A1" مع تعديل النظرة المستقبلية إلى "إيجابية"

أكدت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" في تقريرها الائتماني للمملكة العربية السعودية تصنيفها عند "A1" مع تعديل النظرة المستقبلية من "مستقرة" إلى "إيجابية"، وفقاً لتقريرها الصادر مؤخراً

وأوضحت الوكالة في تقريرها أن تأكيدها لتصنيف المملكة جاء نتيجةً لاستمرار جهود الحكومة في تطوير السياسة المالية، والإصلاحات الهيكلية التنظيمية والاقتصادية الشاملة، والتي ستدعم استدامة التنوّع الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل، إضافة إلى الإصلاحات والاستثمارات في مختلف القطاعات غير الهيدروكربونية التي من شأنها تقليل اعتماد المملكة على الطاقة الهيدروكربونية مع مرور الوقت.

كما أشار التقرير إلى الدور المحوري للمبادرات ومشاريع التنوّع الاقتصادي الحكومية المدعومة باستثمار القطاع الخاص، وتأثيرها الإيجابي في النمو الاقتصادي وتحسين النظرة المستقبلية.

اعتماد قواعد الكفاية المالية المعدّلة

اعتمد مجلس هيئة السوق المالية قواعد الكفاية المالية المعدّلة، ليُعمل بها ابتداءً من تاريخ 10/ 09/ 1444هـ الموافق 01 / 04/ 2023م. وجاءت التعديلات بهدف تعزيز استقرار مؤسسات السوق المالية، مما يعزز من ثقة المشاركين في السوق المالية، ويسهم في إيجاد بيئة استثمار جاذبة تدعم نمو الاقتصاد الوطني.

كما يأتي تعديل قواعد الكفاية المالية في ظل حرص الهيئة منذ نشأتها على التنظيم والتطوير المستمر للجهات الخاضعة لإشرافها والتي تزاول أعمال الأوراق المالية، وتعزيز الإجراءات الرقابية ومستوى الكفاية المالية لتلك الجهات، ورفع كفاءة إدارة موارد تلك المؤسسات لتقديم خدمات أفضل إلى عملائها تماشيا مع أفضل الممارسات العالمية.

وتتمثل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات في تحديث متطلبات الكفاية المالية لممارسة أعمال الأوراق المالية، بما في ذلك تحديث المتطلبات المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركز.

كما تشمل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات تحديث منهجية احتساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال، وتيسير متطلبات الكفاية المالية لأنشطة إدارة الاستثمارات والترتيب وتقديم المشورة بما يتناسب مع طبيعة تلك الأنشطة، لتكون متطلبات الكفاية المالية لتلك الأنشطة مبنية على النفقات.

المركز الوطني لإدارة الدين يتوّج بجائزة "أفضل صفقة تمويل سيادي في عام 2022م"

تُوّج المركز الوطني لإدارة الدين بجائزة "أفضل صفقة تمويل سيادي في عام 2022م"، وذلك خلال حفل توزيع جوائز السندات والقروض والصكوك - أسواق رأس المال السعودي والتمويل البيئي والاجتماعي والحوكمة الذي أقيم بمدينة الرياض في 8 فبراير 2023م

وجاء تتويج المركز نتيجة لترتيبه لأول عملية إعادة شراء جزئي لسندات حكومة المملكة المقومة بالدولار، وإصدار صكوك وسندات مقومة بالدولار مقسمة على شريحتين تستحقان في عامي 2028م و2032م على التوالي، بقيمة إجمالية بلغت 5 مليارات دولار، حيث تعتبر هذه العملية جزءاً من خطة حكومة المملكة في الإدارة الفعالة لمحفظة الدين، والتي تشمل الإدارة الاستباقية لمخاطر إعادة التمويل، والاستحقاقات المستقبلية لمحفظة الدين. ومن المتوقع أن تساهم مثل هذه الجائزة في تعزيز الإقبال على إصدارات المملكة المحلية والدولية للصكوك والسندات.

وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" ترفع التصنيف الائتماني للمملكة عند +A مع نظرة مستقبلية مستقرة

رفعت وكالة فيتش (Fitch) تصنيفها الائتماني للمملكة إلى A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، وفقاً لتقريرها الصادر مؤخراً.

وأوضحت الوكالة في تقريرها أن رفع التصنيف الائتماني للمملكة جاء انعكاساً لقوتها المالية وحجم أصولها السيادية المنعكس في إجمالي احتياطاتها الأجنبية المقارنة بمتوسطAA' ، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من نصف متوسط 'A'. وقد افترضت الوكالة استمرار المملكة بالإصلاحات المالية والاقتصادية والحوكمة، كما أشارت إلى قوة الاحتياطيات الخارجية للمملكة حيث تتمتع بإحدى أعلى نسب تغطية الاحتياطات بين الجهات السيادية المصنفة من وكالة فيتش.

وأشارت الوكالة إلى أن القرارات الاستراتيجية للحكومة توازن بين تمكين مشاريع الرؤية 2030 والاستجابة لارتفاع التضخم بحصافة مالية. كما توقعت الوكالة في تقريرها نمو القطاع الخاص غير النفطي بمعدل يصل إلى 5٪ في عام 2023م، واستمرار نموه بمعدل 4٪. خلال الفترة من 2024م إلى 2025م.

وزير التجارة يُتوّج الفائزين في نهائيات كأس العالم لريادة الأعمال في (بيبان 23)

توَّج معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي الفائزين في تصفيات نهائي كأس العالم لريادة الأعمال، الذي ترعاه الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" ضمن فعاليات ملتقى بيبان 23.

وجرت مراسم تكريم الفائزين بحضور عدد من أصحاب المعالي ورواد الأعمال من مختلف أنحاء العالم، حيث حصدت المركز الأول الشركة السعودية White helmet، فيما جاء في المركز الثاني مشروع NDR Medical، وحصل على المركز الثالث مشروع Hera Health.

وتهدف المسابقة إلى تشجيع رواد الأعمال في مراحل متعددة كمرحلة الفكرة والمرحلة الأولية ومرحلة النمو والتوسع؛ وذلك لمساعدة المشاركين على إطلاق مشروعاتهم وتعزيزها وتوسيع نطاقها، حيث تعدُّ المسابقة أكبر بطولة من نوعها على مستوى العالم.

وزير المالية يعتمد خطة الاقتراض السنوية للعام 2023م

اعتمد معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبد الله الجدعان خطة الاقتراض السنوية لعام 2023م، وذلك بعد أن صادق عليها مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين خلال اجتماعه المنعقد أخيراً. وقد تضمنت الخطة أبرز تطورات الدين العام ومبادرات أسواق الدين للعام 2022م، وخطة التمويل في العام 2023م ومبادئها التوجيهية، إضافة إلى تقويم عام 2023م لإصدارات الصكوك ضمن برنامج صكوك المملكة المحلية بالريال السعودي.

كما تضمنت الخطة توقعات بأن تشكل الاحتياجات التمويلية لعام 2023م ما يقارب 45 مليار ريال؛ نظرًا لخفض جزء من إجمالي الاحتياجات التمويلية لعام 2023م عبر عمليات تمويلية استباقية تمت خلال عام 2022م بما يقارب 48 مليار ريال.

وعلى الرغم من توقعات تحقيق فوائض في الميزانية خلال عام 2023م، إلا أن المملكة تهدف إلى الاستمرار في عمليات التمويل المحلية والدولية بهدف سداد أصل الدين المستحق خلال العام 2023م وعلى المدى المتوسط، واغتنام الفرص المتاحة حسب أوضاع السوق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة، وتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، بالإضافة إلى استغلال فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي مثل تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية.

كما سيواصل المركز الوطني لإدارة الدين مراقبته للأسواق المحلية والدولية؛ لاغتنام فرصة إمكانية الدخول في عمليات تمويلية إضافية استباقية حسب أوضاع السوق، وبهدف تعزيز وجود المملكة في أسواق الدين وتعزيز خصائص محفظة الدين، مع الأخذ بالاعتبار حركة الأسواق وإدارة المخاطر في محفظة الدين الحكومي.

21 شركة عمانية ناشئة تستعرض مشاريعها أمام المستثمرين السعوديين

قدمت 21 شركة عمانية ناشئة مشاريعها أمام مجموعة من صناديق الاستثمار الجريء والمستثمرين السعوديين ومنصات التمويل الجماعي، بهدف عقد الصفقات الاستثمارية بين الطرفين، وتعزيز تنافسية ونمو تلك الشركات، وذلك باستضافة من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، ومشاركة مجلس الأعمال العماني السعودي، ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمانية.

وتعزز الفعالية فرص الاستثمار السعودي في الشركات الناشئة العمانية، وتسهل وصول تلك الشركات للمستثمرين بمختلف مجالاتهم، إضافة إلى تعزيز نمو الشركات الناشئة القائمة على الابتكار والتقنية.

وقام أصحاب الشركات الناشئة بتقديم عرض تقديمي موجز للمستثمرين عن المشروع وخطة العمل، بهدف الحصول على استثمار وإقناع المستثمرين لتمويل شركته الناشئة، مما قد يسهم في توسع النشاط التجاري لتلك المنشآت في الأسواق الأخرى.

52 مليار ريال حصيلة إطلاقات واتفاقيات ملتقى بيبان 23

حقَّق ملتقى بيبان 23 الذي نظمته الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، على مدى 5 أيام رقماً قياسياً في قيمة مبالغ الاتفاقيات والإطلاقات، بلغ أكثر من 52 مليار ريال، بما يقارب (13.8) مليار دولار، في حين وصل عدد زوار الملتقى أكثر من 145 ألف زائر. وشهد الملتقى خلال أيامه الخمسة تجمعاً كبيراً لرواد الأعمال من مختلف دول العالم، وأقيمت خلاله العديد من الفعاليات، تضمنت أكثر من 300 جلسة حوارية وورشة عمل، شارك فيها ما يزيد على 350 متحدثًا عالميًا ومحليًا.

ووقَّعت "منشآت" اتفاقيات تعاون مع البنك الأهلي السعودي والبنك العربي الوطني وبنك ساب ومصرف الإنماء وبنك البلاد وشركة الجبر للتمويل وشركة الأمثل للتمويل وشركة عبد اللطيف جميل للتمويل؛ بهدف تقديم برامج ومنتجات تمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فيما جددت اتفاقياتها مع مصرف الراجحي والبنك السعودي الفرنسي وبنك الرياض، وذلك بمبالغ تصل إلى 11 مليار ريال؛ كما صرح بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الملتقى تقديم منتجات تمويلية للمنشآت بقيمة 10.5 مليارات ريال لمدة 3 سنوات، فيما وقَّع برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة) اتفاقيات بلغت قيمتها 5.88 مليارات ريال، كما أوضح بنك التنمية الاجتماعية عن تخصيص 24 مليار ريال لتمويل رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والناشئة وأصحاب العمل الحر لمدة 3 سنوات.

مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	الوضع الحالي	التزامات 2025
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ريال سعودي***	33.16	54.93	45
حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)	%14	%17.9	%24.1
أصول القطاع المصرفي، مليار ريال سعودي	2,631	3,747	3,515
القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*(%)	%66.52	%70.2	%80.8
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني(%)	%82	%94.42	%90<=
الائتمان للقطاع الخاص، مليار ريال سعودي***	1,510	2,247	2,053.2
عدد الإدراجات في السوق المالية	6	9	26
نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة وقت الإدراج من إجمالي الإدراجات	%33	%89	%46
نسبة تغطية التأمين - الصحي (%)***	%33	%33.83	%45
نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)**	%39.6	%55.9	%77
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	82	167	230
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)***	%5.7	%7.7	%11
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	%36	%62	%70
إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)***	%1.9	%2.09	%2.4
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)***	%16.94	%23.8	%31
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%35.96	%37.2	%44
نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)	%13.3	%14.27	%17.5
مؤشر قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء، مليون ريال***	9,304	20,895.8	36,738.27

* باستثناء شركة أرامكو

**طبقاً للبيانات الواردة من البنك المركزي السعودي

***بيانات الربع الرابع 2022

****بيانات مؤشر حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات لعام 2022م

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقا للممارسات الدولية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي.

جميع المعلومات الواردة في الوثيقة هي لغرض إطلاع الرأي العام، ليخلي البرنامج مسؤوليته من المعلومات الواردة في النشرة، كما أن النشرة لا تهدف إلى أن يتم التعامل مع المعلومات الواردة فيها على أنها استشارة مالية أو توصية لاتخاذ أي قرار أو إجراء استثماري ومالي .

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. وللاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP